

لا تقدم في مناقشات لجنة الإدارة والعدل
قانون مكافحة التدخين يخضع لـ«تضارب المصالح» مع بعض المشرعين
السفير 29 آذار 2011

حبيب معلوف

لا يزال قانون مكافحة التدخين يراوح مكانه في المجلس النيابي. لا بل ثمة احاديث وشكوك حول عراقيل مقصودة يمكن ان تؤدي إما الى تأجيل صدوره او الى صدوره مشوها خاضعا لآراء تجار التبغ او المستفيدين وأصحاب المصالح. ولعل تطبير نصاب آخر اجتماع للجنة الادارة والعدل الأربعاء الماضي بسبب انسحاب 3 نواب من الجلسة، خير دليل على ذلك. الجلسة التي حضرها النواب روبر غانم (رئيس اللجنة)، عماد الحوت، عاطف مجدلاني، نديم الجميل، سيرج طورسركيسيان، ميشال حلو، هادي حبيش، غازي زعيتر، نعمة الله أبي نصر، نوار الساحلي، بالإضافة إلى الدكتور جورج سعادة ووليد عمار عن وزارة الصحة، وممثلي الريجي . وكان الاجتماع ما قبل الأخير للجنة الإدارة والعدل، قد انتهى من دون حصول أي تقدم، بل على العكس، اذ يبدو أن المناقشات التي تجري تتجه إلى المزيد من الإعفاءات والاستثناءات في بنود القانون (نصه نشر في «السفير» في 2010/6/1).

ويتحدث البعض عن «تضارب المصالح» لدى النواب المشرعين، وهو الأمر الذي يتعارض مع المادة 53 من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ التي صدق عليها لبنان عام 2005، والتي تقف عائقاً أساسياً أمام إعداد وإصدار قانون قوي وصارم للحد من التدخين في لبنان . تنص المادة 53 على التالي: «تتصرف الأطراف، عند وضع وتنفيذ سياساتها في مجال الصحة العمومية، فيما يتعلق بمكافحة التبغ، على نحو يكفل حماية هذه السياسات من المصالح التجارية وأية مصالح راسخة أخرى لدوائر صناعة التبغ، وفقاً للقانون الوطني.»

أما المبادئ والتفاصيل التوجيهية المتعلقة بهذه المادة فتتص على «تجنب تضارب المصالح لدى المسؤولين والموظفين الحكوميين» بأي شكل من الأشكال. لذلك فإن «إشراك المنظمات أو الأفراد ذوي المصالح التجارية مع شركات صناعة التبغ، في سياسات الصحة العامة المتعلقة بمكافحة التبغ سيكون لها تأثير سلبي على الأرجح. إذ إن وجود قواعد واضحة بشأن تضارب مصالح المسؤولين الحكوميين والعاملين في مجال مكافحة التبغ، من شأنها أن تشكل وسيلة هامة لحماية هذه السياسات من أي تدخل من جانب شركات صناعة التبغ .

«إن المدفوعات، والهدايا والخدمات النقدية منها والعينية، وتمويل البحوث التي تقدمها شركات صناعة التبغ للمؤسسات الحكومية والمسؤولين أو الموظفين» من شأنها أن تخلق «تضارب المصالح». كما يمكن أن تخلق المصالح المتضاربة حتى إذا لم يتم إعطاء وعد بنبني وجهة نظر معينة، لأن إمكانية تأثير المصلحة الشخصية على المسؤوليات العامة والرسمية موجودة ومعترف بها من قبل المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإضافة إلى عدة منظمات حكومية وإقليمية للتكامل الاقتصادي . ومن المعروف أن شركات صناعة التبغ تستخدم نفوذها السياسي لإضعاف، وتأخير التشريعات المتعلقة بمكافحة التبغ في جميع أنحاء العالم، كما حاولت شركات صناعة التبغ عرقلة عملية «الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ» منذ البداية. هذا الأمر موثق في تقرير صادر في تموز عام 2000 للجنة خبراء حول كشف وثائق ومستندات شركات صناعة التبغ .

كما أن هناك قصصاً من جميع أنحاء العالم تظهر أن شركات صناعة التبغ تتبع استراتيجية ومنهجية استفزاز «كل بلد على حدة». فعندما تتجاوب شركات صناعة التبغ مع أي حملة ضد التدخين، يجب أن تكون على قدر عالٍ من الوعي والحذر لأن ذلك يعني أنهم يحضرون لاستراتيجيات بديلة وحيل وتكتيكات أكثر تحدياً لإفشال وإحباط التصديق على اتفاقية تتعلق بتطبيق أو تنفيذ مكافحة التبغ العالمية .

تضارب مصالح في لجة الإدارة

في لبنان يتحدث البعض عن «تضارب مصالح» في لجنة الإدارة والعدل (حيث يتم حالياً مناقشة قانون منع التدخين) إذ أن ابن احد النواب البارزين في مناقشة القانون، يترأس قسم التسويق لشركة التبغ البريطانية الأميركية (BAT) في منطقة الشرق الأوسط، علماً أنّ شركة التبغ البريطانية الأميركية هي ثاني أكبر شركة لصناعة التبغ في العالم (من حيث الأرباح)، بعد شركة فيليب موريس الدولية (الأكثر ربحاً عالمياً)، إذ بلغت عائدات شركة BAT عام 2007 ما يقارب 52 بليون دولار أميركي (تشمل الضرائب) و 20 بليون دولار أميركي (بعد رفع الضرائب). أما نسبة الأرباح فقد بلغت 5.79 بليون دولار أميركي .

كما ان أحد النواب (في اللجنة نفسها) يملك فندقين وليس من مصلحته حظر التدخين بشكل شامل في الأماكن العامة المغلقة كالفنادق. ونائب آخر لا يريد أن يزعجه أحد في مكتبه ويمنعه من التدخين (أماكن العمل المغلقة). ونائب آخر اعتبر أنه لا يجوز ان لا يكون هناك في الفنادق اماكن مخصصة للتدخين، لافتاً إلى أنه دعا لتخصيص 20% من مجموع غرف الفندق من اجل المدخنين .

تجارب عالمية

كذلك هي الحال في بلدان أخرى، ففي زامبيا مثلاً وبالرغم من أن استخدام التبغ، يرتفع بشكل متزايد (خاصة بين الأطفال) ويشكل عبئاً على الاقتصاد والصحة في البلاد، غير أنه ولسنوات عديدة استطاعت شركات صناعة تبغ عالمية عملاقة مثل شركة BAT من تأخير وإفشال سياسات مكافحة التدخين من خلال المماطلة ومن خلال ادّعائها أنها تمثل مصالح المزارعين في زامبيا .

أما في المكسيك مثلاً، فقد ساهمت العلاقات الوثيقة بين كبار المسؤولين في قطاع الصحة وشركات صناعة التبغ إلى إضعاف القوانين والسياسات الوطنية لمكافحة التبغ عبر التاريخ. مثلاً خوليو فرينك - وزير الصحة المكسيكي السابق - (والمرشح السابق لمنصب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية) ما هو إلا واحد من اللاعبين البارزين في هذه اللماطلة .

كما كان هناك محاولات عديدة لشركات صناعة التبغ من خلال علاقاتها مع بعض المنظمات العالمية للتأثير على التصويت من قبل الوفود الدبلوماسية المشاركة في المنظمات الدولية في جنيف، بهدف منع مرور التشريعات غير المواثية التي تهدف إلى تقييد أو حظر الإعلان والترويج لمنتجات التبغ .

لذا من الضروري جداً التنبيه لموضوع «تضارب المصالح» لأنه كما قالت كاثرين مولفي، مديرة السياسة الدولية في هذا الشأن، «لو كانت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمادة 53 قد وضعت ونفذت في الـ50 سنة الماضية، لكانت ملايين الأرواح قد أنقذت .»

وتجدر الإشارة الى ان الاجتماع المقبل للجنة الادارة والعدل لمتابعة مناقشة الموضوع هو في نهاية هذا الشهر .

ح . م .